

كلمة ونص

إغاثة ولكن...!

محمود الصالح

تشهد نهاية عام ٢٠١٥ تراجعاً كبيراً في عمليات الإغاثة التي توزعت أعمالها على عدة جهات استطاع البعض منها إثبات جدارة كبيرة وفشلت جهات أخرى فشلاً نزيهاً بسبب ما مارسته من فساد مختلف الأطراف. أمس وما قبله شهدت مراكز توزيع الإغاثة سواء الجمعيات الخيرية أم مراكز الهلال الأحمر أو الجهات الأخرى تراجعاً كبيراً في عمليات توزيع المعونة الغذائية ما أدى إلى تراحم غير عادي ممن تراكمت أدوارهم لعدة أشهر من دون أن يحصلوا على حصصهم التي يفترض أن تكون كل شهرين مرة واحدة وتختلف مدة توزيع الحصص بين جهة إغاثية وأخرى وكذلك في نوعية الحصص الغذائية وما تحويه كل سلة غذائية وما قد تحصل عليه كل أسرة، وهذا يعود إلى مزاجية البعض من القائمين على العمل في تلك النقطة الإغاثية. وأسامة المئات في أحد مراكز الهلال الأحمر يتم حجز سلال غذائية تحوي مواد رائجة من المليات وغيرها وبعد دقائق يقال إنه لم تعد هناك مواد وهذا من شأنه أن يترك أثراً سلبياً لدى المهجرين الذين يشاهدون بأم العين كيف يعاملون (خيار فقوس) أما الجمعيات الخيرية فيبدو أن الكثير منها قد خوت مستودعاتها من المواد الإغاثية بسبب ارتفاع الطلب وتراجع الإيرادات ما حدا بهذه الجمعيات إلى التأخر في عمليات التوزيع وهذا أدى لازدياد أعداد المنتظرين يومياً لدورهم للحصول على هذه السلل الغذائية التي أصبحت مهمة جداً في حياة الكثير من الناس وخصوصاً بعد الارتفاع المربع الذي تشهده أسعار المواد الاستهلاكية في الأسواق، وأصبح الناس يعتمدون على هذه السلل الغذائية وينتظرون يوم الحصول عليها بفارغ الصبر. هذا الحال يضع الكثير من إشارات الاستفهام عن أسباب هذا التراجع في كميات المواد الإغاثية وكذلك عدم مساواة الناس في نوعية هذه المواد، فهل تستمر أحوال المهجرين بهذا الحال في العام القادم؟ سؤال يرسم من يعتقد أنه معني بذلك.



تراجع تربية الدواجن يلهب أسعار منتجاتها في درعا

درعا- الوطن

تواصل أسعار منتجات الدواجن من بيض وفروج ارتفاعها في محافظة درعا، حيث تبلغ حالياً للكيلو الواحد من الفروج الحي ٧٢٥ ليرة ولصحن البيض / ٣٠ / بيضة ٨٥٠ ليرة سورية والتوقعات بأن يزداد السعر، وتعيد بعض المصادر المطلعة أسباب ذلك إلى تراجع التربية ضمن الظروف الراهنة وارتفاع تكاليف الإنتاج والاحتياج إلى التدفئة وخاصة بعد موجة الصقيع التي مرت مؤخراً ويتوقع أن تتجدد في الأيام القادمة، وحسب مؤشرات دائرة الإنتاج الحيواني في مديرية زراعة درعا فإن عدد مزارع تربية الدواجن تراجع بشكل حاد وبالآرقام، فكان قبل الأزمة التي تمر بها البلاد عدد مزارع تربية الفروج ٧٢٩ مزرعة بطاقة إنتاجية ٥٨٢٢٣٠٠ طير بالدورة الواحدة ومزارع البيض ١٢٢ مزرعة بطاقة ١٤٢٨٥٠٠ طير طير ومزارع تربية أمات الفروج ١٤ بطاقة ١٨٢٣٠٠ بالدورة، والمتبقى حالياً ضمن الاستمرار من إجماليها ١٦٢ مزرعة بيضاء وفروج وأمات فقط، ومن جهته تقيب الأطباء البيطريين في درعا الدكتور إياد السويدي أوضح أن دور النقابة يتمثل في تنظيم الإشراف الفني البيطري على عمل تلك المزارع وفقاً للشروط والضوابط الصحية المحددة، وكان هذا الجانب في السنوات التي سبقت الأزمة متابعياً وفعالاً بشكل كبير بالتعاون مع دائرة الإنتاج الحيواني بمديرية الزراعة، لكن مؤخراً ونتيجة الظروف الراهنة لم يعد بالشكل المطلوب نتيجة خروج عدد كبير من المزارع من العمل وعدم رغبة المزارعين في التربية لارتفاع تكاليفها، وأشار إلى ضرورة تفعيل صندوق دعم الإنتاج الحيواني من جهة دعم تربية الدواجن لكونه ضرورياً جداً في المرحلة الحالية ويسهم في استمرار أصحاب المزارع بالنترية وعودة الآخرين ممن تركوها إليها وتالياً زيادة الإنتاج والعرض في السوق والحفاظ على استقرار الأسعار وإخفاضها.

وبدورهم أشار بعض أصحاب المزارع العاملة في المحافظة إلى أن تكاليف التربية عالية جداً حيث إن سعر الصوص مرتفع وكذلك أسعار العلف وخاصة أن كل صوص يحتاج إلى ٤٤٢ علف حتى يصبح فروجاً زينة ٤٢٠ علف.

حلب تقترح على العدل إدخال خدمة الواتس أب في تصديق الوثائق القضائية لقاضي المناطق الساخنة

هلال لـ«الوطن»: وثائق قضائية كثيرة بحوزة المواطنين في تلك المناطق بحاجة إلى تصديق

محمد منار حميجو

كشف المحامي العام الأول في حلب إبراهيم هلال أنه تم رفع مقترح إلى وزارة العدل تضمن ضرورة استخدام وسيلة الواتس أب في التعاملات القضائية مع المواطنين القاطنين في المناطق الساخنة، موضحاً أنه في موضوع الوكالات لابد من استخدام هذه الوسيلة لتسهيل أمور أصحابها وذلك لأن الوكالة التي يحملها صاحبها قد تكون قديمة وهي بحاجة إلى تصديق من عدلية حلب وهذا لا يتم إلا عبر الفاكس أو مراجعة العدلية.

وبين هلال في تصريح خاص لـ«الوطن» أن وسيلة الواتس أب ستسهل هذه المهمة وذلك بإرسال الوكالة عبرها من الدائرة الموجودة في المنطقة التي يقطن فيها أو المجاورة لها، وبالتالي فإنه لا حاجة إلى مراجعة المواطن عدلية حلب أو استخدام الفاكس في ذلك ولاسيما أن هذه الخدمة مطعنة منذ فترة طويلة.

وقال هلال: إن هناك العديد من الدوائر القضائية تعمل حالياً في بعض المناطق ومنها على سبيل المثال في عفرين ومنبج والقاتين في المناطق الساخنة والتي وبالنتيجة فإن المواطن القاطن في القرى أو البلدات القريبة من المناطق الموجودة في هذه الدوائر يمكنه مراجعتها لتسهيل أموره القضائية وهي بدورها ترسل لنا عبر الواتس أب أو البريد الإلكتروني الذي سيتم إحداثة أيضاً الوكالة أو الورقة

وفي سياق متصل أكد هلال أنه لا يوجد نص قانوني يحاسب المواطنين الذين يستخدمون شرائح اتصالات غير سورية. ولفت هلال إلى أنه من الصعوبة بمكان ضبط مثل هذه الحالات ولا يمكن أيضاً وضع نص قانوني يحظر ذلك لأن الكثير من المواطنين أحياناً يسافرون إلى خارج سورية ويحصلون خلال وجودهم هناك على شرائح اتصالات ويدخلونها معهم أثناء عودتهم إلى البلاد وهذا الأمر لا يخالف القانون.

القضائية التي تصديقها مضعفاً: إن دوراً يتجلى في إرسال صورة مصدقة عن الوثيقة القضائية التي أرسلت إليها. وأشار هلال إلى أن الكثير من المواطنين القاطنين في المناطق الساخنة والتي تسيطر عليها المجموعات المسلحة لديهم وثائق قضائية وخاصة الوكالات القديمة تحتاج إلى تصديق أو مطابقة لتكون سارية المفعول لكي يتم اعتمادها كوثيقة قضائية في البيع والشراء وغيرها من المعاملات الأخرى.

الحلقي: صرف ١٠٤٠٠ عامل من الخدمة ٢٥ تاجراً فقط يستوردون للقطر


محمود الصالح

كشفت رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن عدد الذين صرفوا من الخدمة خلال الفترة الماضية بلغ ١٠٤٠٠ عامل وعاملة من مختلف قطاعات الدولة ومن جميع الفئات وهم من أصل ٢,٦ مليون عامل بين قائم على رأس عمله ومتقاعد من المدنيين والعسكريين نائفاً الإشاعات التي تتحدث عن صرف عشرات الآلاف من العاملين في الدولة مؤكداً أنه لا يتم صرف أي عامل في الدولة من الخدمة إلا إذا أثبتت المتابعات القانونية والإجراءات دقة كافة المعلومات حول وضع هذا العامل وهناك تدقيق في هذا الموضوع من مختلف الجهات المعنية ولا يتم اتخاذ قرار الصرف من الخدمة بشكل عشوائي لأن الحكومة يعينها كل عامل شريف في هذا البلد وتهتم بالمحافظة عليه لأن عمال الوطن هم ثروة البلاد وإحدى ركائز الصمود الذي تسجله سورية خلال هذه الأزمة.


وقبلاً يتعلق بمسألة المناقصات التي تجري لعمليات التوريد لاختلاف البضائع ومستلزمات حياة الناس وكذلك حاجات مراقب الدولة بين رئيس مجلس الوزراء أن عدد التجار الذين يؤمنون احتياجات القطر لا يزيد عددهم عن ٢٥ تاجراً والشريحة الأكبر من التجار في البلاد يقومون بدور وطني.

لأن الحكومة لا تستطيع توفير احتياجات البلاد بشكل مباشر بسبب العقوبات الجرمية والحصار المفروض على الحكومة السورية وهناك مخاطر من قبل التجار في توريد المستلزمات نتيجة القرصنة التي تتعرض لها السفن والأجور الكبيرة لعمليات النقل. وبين أن الحكومة تعمل على تجزئة العقود وإجازات الاستيراد حتى يحصل جميع التجار على العطاءات ولا تكون محصورة بعدد قليل منهم. وحول ما يشاع عن الفساد في صفقة شراء ٢٠٠ طن من القمح كشف الحلقي أن هذه المناقصة تنافس عليها ٧ تاجر وكان السعر الأعلى هو ٢٢٥ ليرة والسعر الأدنى هو ١٩٠ ليرة سورية وأن المؤسسة العامة للحبوب وفرت في صفقة القمح ما يقارب ٧ ملايين يورو.

وأن هناك طائفة إيرباص واحدة تعمل فقط وتجري عمليات صيانة طائفة (إ.ت.ر.) ويمكن أن تنتهي عمليات الصيانة خلال ثلاثة أشهر وهناك طائرتين تحتاجان إلى محركات تعمل على تأمينها من الأصدقاء، وهناك قرار لشراء محرك لطائفة (إ.ت.ر.) وسوف تعمل على استئجار طائرات أخرى كما أن هناك شركتين خاصيتين تعملان الآن، وتعمل الحكومة على دعم القطاع الوطني سواء الخاص أم العام لتوفير خدمة النقل الجوي وفق الإمكانيات المتوافرة في البلاد والحكومة لن تتأخر في توفير كل ما يمكنها لدعم مؤسسة الطيران العربية السورية.



The International Committee of the Red Cross (ICRC) is an impartial, neutral and independent humanitarian organization, which has been permanently present in Syria since 1967. The ICRC works closely and supports the Syrian Arab Red Crescent (SARC) organization to provide food, water, healthcare and other forms of relief assistance to people affected by the fighting. The ICRC also visits people detained and helps them to stay in contact with their families. This service is also provided to families separated as a result of the fighting.



ICRC Syria is seeking to recruit a:

Human Resources Assistant

Based in Damascus

Main responsibilities:

- Perform various human resources (HR) tasks.
- Provide assistance to other HR functions with general HR tasks including draft and develop the HR policies and procedures.
- Responsible of Human Resources Information System (HRIS) including:
 - Holidays/absences management and ensure their implementation.
 - Update and maintain all the staff files and ensure the correct recording of all the information and documents.
- Prepare and check the monthly payroll lists and bank transfer
- Follow up on salary advances and loans reimbursement and ensure they are closed and updated.
- Follow up on probation periods and annual evaluations
- Draft and type the various documents and letters related to HR, such as promotion, Authorization and Employment letters.
- Translates from English to Arabic and vice versa.

Minimum Qualifications:

- University degree or professional diploma.
- 3 - 5 years' work experience in a similar field.
- Very good knowledge of written and spoken English.
- Very good computer skills.
- Capacity of treating information confidentially.

Working base: Damascus
Working language: English
Deadline for applying: 9/1/2016

Interested candidates are requested to send their complete file in English (CV, motivation letter and references) to:

International Committee of the Red Cross (ICRC)
 Abu Romaneh, Masr Street, Rawda Square, Damascus
 P.O.Box: 3579 Damascus
Email : dam_hr_services@icrc.org and the email subject: **Human Resources Assistant_Damascus**

Only short-listed candidates will be contacted
Incomplete files or applications in other language than English will be rejected.



اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة إنسانية غير متحيزة وحيادية ومستقلة، متواجدة بشكل مستمر في سورية منذ عام ١٩٦٧. تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل وثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري و تدعمه لتقديم الطعام ومياه الشرب والرعاية الصحية إضافة إلى أشكال أخرى من المساعدات الإغاثية للأشخاص المتضررين من النزاع. تقوم اللجنة الدولية أيضاً بزيارة المحتجزين و تساعدهم على التواصل مع عائلاتهم كما تقوم بتقديم هذه الخدمة للعائلات التي فرقتها القتال.



يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية عن حاجته إلى توظيف:

مساعد في قسم الموارد البشرية

مقر العمل في دمشق

المهام الأساسية:

- تأدية مختلف مهام الموارد البشرية.
- تقديم المساعدة بتأدية مهام الموارد البشرية بشكل عام بما يتضمن كتابة وتحديث السياسات والجراءات الخاصة بالموارد البشرية.
- مسؤول عن برنامج المعلومات المتعلق بالموارد البشرية متضمناً مايلي:
- إدارة الإجازات والعطل والتأكد من تطبيقها.
- تحديث والحفاظ على جميع البيانات المتعلقة بملفات ومعلومات الموظفين.
- تحضير ومراجعة جداول الرواتب الشهرية والتحويلات البنكية.
- متابعة سلف الرواتب والقروض والتأكد من تسديدها.
- متابعة كل من التقييم السنوي وتقييم فترة التجربة.
- تحضير الرسائل المتنوعة المتعلقة بالموارد البشرية كرسائل الترقية والتوظيف والتوظيف.
- الترجمة من وإلى اللغة الإنكليزية.

الشروط المطلوبة:

- شهادة جامعية أو شهادة خبرة.
- خبرة من ثلاث إلى خمس سنوات في نفس المجال.
- إتقان اللغة الإنكليزية تحدثاً وكتابةً.
- مهارات جيدة باستخدام الحاسوب.
- القدرة على معالجة المعلومات بسرية تامة

مكان العمل : دمشق
لغة العمل الأساسية : الإنكليزية
آخر تاريخ للتقديم : ٢٠١٦/١/٩

يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم (السيرة الذاتية ورسالة التحفيز وشهادات الخبرة) إلى:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
 أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق - صندوق البريد: ٣٥٧٩ دمشق
بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل: مساعد في قسم الموارد البشرية. دمشق

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.
 تستبعد طلبات التوظيف بغير اللغة الإنكليزية أو في حال عدم اكتمالها.

سكان «الجامع» يتهمون رئيس البلدية بالاستملاك لغايات شخصية ورئيس البلدية شخص واحد يتهمني بذلك

طرطوس- الوطن

اتخذ مجلس بلدية حصين بمحافظة طرطوس قراراً برقم ١٣ تاريخ ٢٥-٣-٢٠١٥ يقضي بالموافقة على استملاك كامل العقارين ١٠٦١-١٢٦١ وأجزاء من عشرات العقارات الأخرى من المنطقة العقارية حصين البحر بهدف تنفيذ طرق تنظيمية في القرية.. وبعد اتخاذ القرار رفعت البلدية للمحافظة ومن ثم لوزارة الإدارة المحلية من أجل استصدار قرار الاستملاك والنفع العام تمهيداً للتنفيذ.

أهاني وسكان حي الجامع (أقدم حي في القرية) اعتراضوا بقوة على هذا القرار وراجعوا التفتيش والمحافظة ووزارة الإدارة المحلية ومكتب صحيفتنا مطالبين بوقف اضبارة الاستملاك وعدم إصدار قرار الاستملاك الخاص بتوسيع الطريق وسط حيهم لأسباب عديدة أبرزها أولاً أن الحي قديم وعرض الطريق الحالي فيه ٦ أمتار وهو عرض كاف جداً لتطبيق الحي وسكانه، وثانياً أن التوسيع يلحق بالسكان أكبر الضرر من خلال اكتساح وتهديم مساكنهم وتهجيرهم، كما أنه يكبد الدولة مبالغ مالية كبيرة من دون أي مبرر، وثالثاً أن رئيس البلدية يسعى من وراء الاستملاك لتحقيق غايات شخصية وهي توسيع الساحة أمام منزله وإزاحة بعض كتل الأبنية من أمامه، ورابعاً عدم إمكانية تنفيذ هذا الطريق بسبب ميله الشديد الذي يصل لثلاثين بالمئة وبالتالي ضرورة تحويل نهايته إلى درج وفق ما اقترحه الخدمات الفنية.

«وضعنا اعتراض السكان والأسباب المذكورة أعلاه أمام رئيس البلدية المهندس محمد صفية وطلبنا رده مبينين له أننا اقتنعنا بوجهة نظر المواطنين المعارضين وخاصة أن حيهم قديم جداً ولا داعي للتوسيع والخلل فيه إنما يمكن أن يتم ذلك في الأحياء الجديدة للقرية التي تشهد تطوراً مطرداً في واقعها العمراني فقال:

إن قيام مجلس البلدية بإجماع أعضائه بالعمل على استملاك الطرق التنظيمية ضمن قطاعها لتخديم المواطنين واجب وظيفي واجتماعي وليس غير ذلك.. وبعد صدور قرارات الاستملاك سيتم تنفيذ الطرق وفق الأولوية وعند توافر الاعتمادات المالية اللازمة.. وما ورد في الشكاوى والاعتراضات المقدمة للمصحفة إنما هي مقدمة من شخص واحد اسمه صالح استنبولي وقع عن السكان لمرب ومصالح شخصية تخصه من دون معرفتهم بكل ما ورد فيها من اتهامات بحقي كرئيس البلدية علماً أنني أمك مع إخوتي ووآلدي بناءً مرخصاً ولا أسعى للاستملاك من أجل ساحة أمامه كما يدعي الشاكي.. إنما نسعى كمجلس بلدي لخدمة القرية وكل قطاع البلدية في كل قراراتنا... وفي كل الأحوال هذا الموضوع بات أمام المحافظة ووزارة الإدارة المحلية ونحن بانتظار القرار المناسب.